

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

تتكون اتفاقية عام ١٩٨٠ من اتفاقية إطارية وأربعة بروتوكولات. يعالج البروتوكول الأول الأسلحة المتشظية. ويتعلق البروتوكول الثاني بالألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. ويتناول البروتوكول الثالث الأسلحة الحارقة. ويعالج البروتوكول الرابع، وهو آخرها، أسلحة اللزر.

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

عرض مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

وتشكل الاتفاقية وبروتوكولاتها الأربعة جزءاً هاماً لا يتجزأ من القانون الدولي المنطبق على الصراعات المسلحة. والغرض منها هو وضع قيود على شن الحرب بتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ومتى طبقت القواعد الواردة في الاتفاقية الإطارية وبروتوكولاتها بالكامل فإنها ستحد كثيراً من المخاطر التي تتهدد المدنيين وغير المحاربين، أو تزيلها. وبذلك تنقذ الأرواح وتخفف المعاناة تخفيفاً كبيراً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني المعتمدين ستبدأ اللجنة اليوم بعرض مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال وبالنظر فيها. أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ليعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.22.

توفر الاتفاقية إطاراً لمفاوضات عالمية لصقل المجالات التي تغطيها الاتفاقية أو توسيعها تدريجياً. وفي عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ عقدت الدول الأطراف في الاتفاقية مؤتمراً لاستعراض الاتفاقية سعياً لإبرام اتفاقات بشأن مزيد من القيود. وكُرمت السويد بأن عُوهد إليها برئاسة المؤتمر، حيث ترأسه السفير يوهان مولاندير.

السيد نوردنفيلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.22 بشأن اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

شارك في تقديم مشروع القرار ٤٦ بلداً. واستمخ اللجنة العذر في عدم قراءة أسمائها، حيث أنها مدرجة في الوثيقة. ونحن بالتأكيد نقدر مشاركتها في تقديم مشروع القرار.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر واحد من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لذلك، يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما الدعوة الواردة في الفقرة ٧ من مشروع القرار والموجهة إلى جميع الدول التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

إن البروتوكول الثاني المعزز بشأن الألغام الأرضية وإبرام البروتوكول الرابع بشأن أسلحة اللأزر المسببة للعلمى إنجازان يستحقان الشناء وينبغي لجميع الدول أن تبدأ بالفعل في تطبيق المبادئ الإنسانية الجديدة الواردة فيهما قبل أن يدخل هذان الصكان حيز النفاذ.

غني عن البيان أن دخول هذين البروتوكولين حيز النفاذ يظل مسألة ذات أولوية. وتتوقع هولندا أن تتمكن في القريب العاجل من إعلان قبولها الالتزام بالبروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع.

إن المعاهدة التي أبرمت مؤخرا في أوصلو، والتي تنوي حكومة بلدي التوقيع عليها في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، تسعى إلى فرض حظر شامل على إنتاج وتخزين ونقل واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبهذا فإنها تتجاوز كثيرا الأحكام الواردة في البروتوكول الثاني المتعلقة بهذه الأسلحة المروعة. مع ذلك، يظل البروتوكول الثاني صكا قانونيا دوليا هاما. فهو المعاهدة الوحيدة التي تنظم استعمال ونقل الألغام الأرضية عدا الألغام المضادة للأفراد. فضلا عن ذلك، فإنها تشتمل على أحكام تتصل بحماية بعثات حفظ السلام وسائر البعثات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي ستظل قيمتها كبيرة.

لذلك، أود أن انضم إلى وفد السويد في التعبير عن الرغبة في اعتماد مشروع القرار الهام هذا بدون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.41.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، باسم وفود اندونيسيا، وإيران (جمهورية - الاسلامية)، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والسودان، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وكوبا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، وميانمار،

وقد اختتم المؤتمر أعماله في أيار/مايو من العام الماضي. وأمكن في ذلك الوقت تقوية البروتوكول الثاني تقوية كبيرة من خلال مزيد من القيود أو الحظر الجزئي بالنسبة للألغام الأرضية، باعتماد بروتوكول يحظر أسلحة اللأزر المسببة للعلمى. ومن المهم أن تستمر هذه العملية العالمية.

حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة الأصلية ٧١ دولة؛ ووافقت ١٠ دول على الالتزام بالبروتوكول الثاني المنقح؛ ووافقت ١٤ دولة على الالتزام بالبروتوكول الرابع.

يهدف مشروع القرار A/C.1/52/L.22 إلى النهوض بزيادة عالمية هذه الوثيقة الهامة في القانون الدولي. وباسم الدول ال ٤٦ المشاركة في تقديم مشروع القرار، أود أن أعرب عن الأمل في أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء.

السيد ماجور (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عقب تقديم السويد مشروع القرار A/C.1/52/L.22، المعنون "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، المعروفة بصورة عامة باسم اتفاقية عام ١٩٨٠ للأسلحة التقليدية، تعرب هولندا عن امتنانها لوفد السويد لقيامه ثانية بعرض مشروع قرار بشأن هذا الموضوع.

وحتى قبل مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٥٥، الذي تمخض عن البروتوكول الرابع الجديد المعني بأسلحة اللأزر المسببة للعلمى، وعن اعتماد البروتوكول الثاني المعزز المعني بالألغام الأرضية في عام ١٩٩٦، ظل وفدي يعمل عن كثب مع وفد السويد على تشجيع زيادة التقيد باتفاقية عام ١٩٨٠.

لسوء الطالع، بعد ١٤ عاما من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ما زال عدد الدول التي أصبحت أطرافا في الاتفاقية أكثر من ٧٠ دولة بقليل فقط. ويرى وفد هولندا أن الضرورة العسكرية في الصراعات المسلحة يجب موازنتها دائما مع الهدف الإنساني المتمثل في منع المعاناة التي لا داعي لها.

ومن المهم أن تدون القواعد المتصلة بهذه القاعدة الأساسية من قانون الصراع المسلح على هيئة صكوك دولية ملزمة قانونا.

الوقت ذاته ضمانات أمنية ملزمة وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ريثما يتم القضاء على كل الأسلحة النووية.

ولكن هذه الآمال، ويا للأسف، كانت فيما يبدو أحلاما طوباوية. فمعظم الدول النووية إن كانت قد فعلت شيئا في هذا الصدد، فهو أنها بدلا من التراجع عن الاعتماد على الأسلحة النووية، أعادت تأكيد وتعزيز اعتمادها على هذه الأسلحة. وقد أشار وفدي في مناسبة سابقة إلى أنه بعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل مسمى قالت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية علنا أنها ستحتفظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى تحسبا لتهديدات وحوادث طارئة غير متوقعة. بل إن استخدام الأسلحة النووية أصبح جزءا من المذهب الفعلي لخوض الحروب. وقد استحدثت طرز جديدة للرؤوس الحربية النووية، مثل التي تدمر أهدافا في أعماق بعيدة تحت سطح الأرض. ومن المتصور كما هو واضح، أن هذه الأسلحة ستستخدم ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - بل حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار وأطراف في المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. إن استخدام الأسلحة النووية لا يقصد به فحسب أن يكون ردا على استخدام دولة أخرى لتلك الأسلحة بل أن يكون أيضا ردا على استخدام أو التهديد باستخدام "أسلحة الدمار الشامل".

وفي ظل هذه الظروف، فإن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، والتي لا تستفيد من أحلاف عسكرية نووية قديمة أو ممددة - وبعبارة أخرى، جميع أعضاء حركة عدم الانحياز - لها كل الحق في أن تشعر بقلق عميق من استمرار وجود الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها. وإن مطالبتها بضمائم ملزمة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ليست مطالبة مشروعة فحسب، بل إنها أيضا اكتسبت طابعا ملحا خاصا في ضوء التطورات الأخيرة.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.41 يكرر النداء الموجه من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض على عقد اتفاق دولي لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وهو هدف يحظى بتأييد واسع النطاق بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية

وفيهيت نام، وباسم وفد بلدي، أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.41، والمعنون "عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها".

ظهر طلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من التهديد النووي في الستينات. وتبلور في مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، ولقي ردا جزئيا، ولكن غير كاف، في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨).

ولئن كنا نلاحظ البيانات الصادرة من جانب واحد عن الدول الحائزة للأسلحة النووية في أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فإن الوثيقة الختامية لتلك الدورة دعت إلى قيام لجنة جنيف لنزع السلاح [التي أصبحت فيما بعد مؤتمر نزع السلاح] بإبرام صك دولي. لسوء الطالع، على الرغم من مرور ما يقرب من ٢٠ عاما، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إبرام هذا الاتفاق الدولي.

لم يستطع مؤتمر نزع السلاح أثناء الحرب الباردة بلورة صيغة عامة لتقدم ضمانات غير مشروطة وموثوق بها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، قدمت أربع دول فقط ضمانات جزئية ومقيدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. واستبعد طرف في الحرب الباردة أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية عضو في تحالف عسكري مع دولة حائزة للأسلحة النووية. واستبعد الطرف الآخر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي توجد على أراضيها أسلحة نووية. واستبعدت الدول النووية الأربع جميعها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقدمت دولة واحدة فقط حائزة للأسلحة النووية - الصين - ضمانات غير مشروطة وغير مقيدة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وكان من المتوقع بصورة عامة أنه مع انتهاء الحرب الباردة سينحسر الاعتماد على الردع النووي المتبادل، بل وقد ينبذ بصفة نهائية. وفي تلك الظروف، كان من المعتقد أن الدول النووية ستكون مستعدة لأن تبرم على وجه السرعة اتفاقات نزع السلاح النووي، وأن تقدم في

السيد مسدوة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني، مرة أخرى هذا العام، أن أعرض في اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.36، باسم البلدان التالية التي اشتركت في تقديمه: الأردن، وإسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وإندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، والدانمرك، وسان مارينو، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ومالطة، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهولندا واليونان.

إن قيام مقدمي مشروع القرار هذا بعرضه مرة أخرى هذا العام إنما يعبر عن تأييدنا للرغبة المشتركة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية في تحويل منطقتنا إلى منطقة سلام وأمن وتعاون، وبالتالي تمكين البحر الأبيض المتوسط من احتلال مكانه المشروع بوصفه بحيرة للسلام.

في السنوات الأخيرة دخلت بلدان البحر الأبيض المتوسط عملية شراكة، بتكثيف جهودها المشتركة لتوطيد السلم والأمن في المنطقة، وإرساء دعائم التعاون المتعدد الأوجه، الذي يعد أساسيا لازدهار واستقرار بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها. وينبغي التشديد هنا على أنه بعد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي، الذي عقد في عام ١٩٩٥ ووضع أسس علاقات جديدة بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط، فإن المؤتمر الأوروبي المتوسطي الثاني الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧، في فاليتا، مالطة، أتاح لنا الفرصة لأن نقيم هذه العملية بهدوء، وأن نعطي دفعة سياسية لديناميات هذه الشراكة.

في سياق الجهود المبذولة في إطار الحوار بين الشاطئين، أود أيضا أن أذكر الاجتماع الوزاري لمحفل البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٧.

مشروع قرار هذا العام يراد به أن يكون أكثر تحديدا، وأقل تكرارا، وأقوى تركيزا على الجوانب الأساسية للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط.

ملزمة دوليا لإعطاء هذه الدول ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، سيكون خطوة كبرى في جهود المجتمع الدولي لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ووجود التزام غير مشروط وملزم قانونا بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة سيكون تدبيراً رئيسياً من تدابير بناء الثقة بين الدول النووية والدول الأخرى؛ لأن من شأنه أن يذلل عقبة كبرى في مجال الترويج لكبح الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي في بعض مناطق التوتر، ومن شأنه، أخيراً، أن يسهل من عملية نزع السلاح النووي، بإنشاء معايير قانونية جديدة تحرم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ويمكن أن تيسر إبرام اتفاقات بشأن عدم البدء باستعمال أو عدم استعمال الأسلحة النووية.

ومما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح عجز عن التوصل إلى توافق في الآراء حول إنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية هذا العام. ووفد بلدي يتشاطر الرأي بأن محاولة قصر المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار محاولة غير عادلة وغير حكيمة. فالدول الحائزة للأسلحة النووية عليها التزام - بحكم امتلاكها للأسلحة النووية بأن تعطي الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وليست الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي التي عليها التزام بأن تثبت مصداقيتها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لكي تحصل على ضمانات أمنية. فهذا الموقف ليس من شأنه إلا مضاعفة الظلم القائم في عالم لا يتمتع فيه إلا خمس دول فقط بحق امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي تهدد أمن كل دولة عضو، وكل رجل وكل امرأة وطفل في كل بلد. وباكستان، مثلها مثل جميع أعضاء حركة عدم الانحياز، ترفض هذا الاقتراح الذي سيؤدي في حالة قبوله إلى مزيد من الانتشار النووي لا إلى عدم الانتشار.

ويأمل مقدمو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.41 أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، في عام ١٩٩٨، من إنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع في هذه اللجنة وفي الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.36.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بصفتي رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لدورة ١٩٩٧، ونيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/52/L.20 المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح" - استراليا، إندونيسيا، أيرلندا، بيلاروس، الجزائر، رومانيا، غابون، غانا، فييت نام، كوبا، كولومبيا، لكسمبرغ، منغوليا - وهم جميع أعضاء مكتب الهيئة الموسع، يشرفني أن أعرض مشروع القرار.

أعد مشروع القرار هذا بنفس الطريقة التي أعدت بها مشاريع القرارات السابقة بشأن تقرير الهيئة. ولم تدخل سوى تغييرات فنية قليلة. والبنود الموضوعية الثلاثة المدرجة في جدول الأعمال لعام ١٩٩٨ هي نفس البنود التي نظرت فيها الهيئة في دورتها الموضوعية عام ١٩٩٧.

والمشروع الذي يشرفني أن أعرضه جاء نتيجة مشاورات غير رسمية ويقدم باسم مكتب الهيئة. ونحن نأمل أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت - كما حدث في السنوات الماضية.

السيد دانييلي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أدلي ببعض التعليقات على مشروع القرار A/C.1/52/L.36 الذي عرضه توماس ممثل الجزائر.

مشروع القرار يتناول مسألة هامة. وإسرائيل تقدره بالتأكيد تقديرا كبيرا، فهو يجمع بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط ويحتوي على أحكام إيجابية جدا، وذلك بغرض تعزيز الأمن والنهوض بالتنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعيين. وهو يعترف بمسؤولية جميع الدول عن الإسهام في الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويؤكد مجددا على جملة أمور منها أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي.

وفيما يتعلق بهذه الجوانب وجوانب أخرى خاصة بالشراكة الأوروبية - المتوسطية، تعتبر إسرائيل عملية برشلونة وسيلة ليس فقط لتعزيز التعاون والتفاهم بين بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وإنما أيضا لدعم الجهود المبذولة لحل النزاعات، وتوطيد السلم والحوار فيما بين بلدان وأمم البحر الأبيض المتوسط. لذلك نشعر بخيبة الأمل لأن مقدمي مشروع القرار هذا اختاروا أن يحدفوا فقرة من ديباجة مشروع قرار العام الماضي، الذي أصبح القرار ٥٠/٥١، والتي نصها: "وإذ تلاحظ التطورات

وهو لا يختلف اختلافا كبيرا عن القرارات التي صدرت في دورات سابقة، وبخاصة القرار ٥٠/٥١ الذي تناول الموضوع نفسه والذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

يغطي المشروع في الديباجة جميع المبادرات التي طرحتها بلدان المنطقة لتعزيز السلم والأمن والتعاون، ويمضي ليؤكد مجددا مسؤولية جميع الدول عن الإسهام في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزامها باحترام مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المشروع أيضا عدم إمكانية تجزئة الأمن في المنطقة.

ويؤكد مشروع القرار مجددا في منطوقه المبادئ الأساسية التي تحتويها الفقرتان ١ و ٢، ويؤكد في الفقرة ٤ ضرورة إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، وأيضا ضرورة تعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم الأعمق بين الثقافات لتعزيز السلم والأمن والتعاون بين بلدان المنطقة.

وبالنسبة لأمر نزع السلاح، يطلب المشروع إلى جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن تفعل ذلك. وبالمثل يشجع المشروع الدول على تعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية.

ختاما، يدعو المشروع جميع دول المنطقة إلى التصدي، بمختلف أشكال التعاون للإرهاب والجريمة الدولية وإنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، باعتبارها عوامل تعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر وتعوق تنمية التعاون الدولي، وتؤدي، بشكل خاص، إلى طمس حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

إن مقدمي مشروع القرار A/C.1/52/L.36 على ثقة، كما كان الحال في الدورات السابقة، بأن المشروع سيحظى بتأييد جميع أعضاء اللجنة وبأنه سيعتمد دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا ليعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.21.

الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

ونظرا لأن مشروع القرار أعد بجهد مشترك من وفدي رومانيا وألمانيا، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لوفد رومانيا على تعاونه الوثيق والفعال.

يتناول مشروع القرار المطروح علينا مسألة نظام الأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٣٥ بـ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يستهدف تعزيز الشفافية على الصعيد العالمي. وهذا الصك يكمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي الوقت الذي يركز فيه السجل على سيع فئات من الأسلحة فإن نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية يعطي نظرة أعم على سياسات الدفاع الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق الوطني على التكلفة التشغيلية للقوات المسلحة، في المشتريات والتشييد فضلا عن البحث والتطوير.

وأثناء المناقشة الموضوعية أدليت ببيان يشرح السبب الذي جعل ألمانيا مقتنعة اقتناعا عميقا بأن الشفافية وتحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في بناء الثقة بين الدول. إن تطبيق مفهوم الشفافية في المسائل العسكرية - وهذا معرب عنه في الفقرة السابقة من ديباجة مشروع القرار - يدل على الاستعداد السياسي لبناء صرح الأمن الدولي بطريقة تعاونية. فهو أولا وسيلة قيمة للتقليل من سوء فهم النوايا وتجنب الأخطاء في تقدير الأنشطة العسكرية. وهو يخدم المصالح الأمنية الوطنية ويساعد في تقليل مستويات الشك وفي التخفيف من حدة التوتر الدولي ويجنب حدوث سباق تسلح لاحق ويعزز ضبط النفس. ويمهد السبيل بالتالي لعقد اتفاقات محددة لنزع السلاح.

ثانيا، يظهر الانفتاح السياسي والاستعداد للدخول في حوار بين الدول بشأن المسائل الأمنية ذات الأهمية المشتركة ومن ثم يساعد في تهيئة جو دولي يمكن فيه أن يزدهر الأمن والتعاون.

الإيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي ستؤدي إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، ومن ثم إلى تعزيز تدابير بناء الثقة وروح حسن الجوار بين بلدان المنطقة".

إن إسرائيل لا ترى منطوقا وراء هذه السياسة المتبعة باستمرار ودأب والخاصة بحذف كل إشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط والتعاون الإقليمي المتعدد الأطراف من جميع قرارات هذه اللجنة.

هل يرغب بعض متبني مشروع القرار هذا إدخال إحكام، بدلا من هذه، تحبذ الكراهية والعداء بين الأطراف الإقليمية؟ إذن، ما هو الغرض من هذا السلوك الذي يتنافى مع بناء الثقة والتقدم بالتعاون بين البلدان والأمم؟

إن اتفاقات السلام بين إسرائيل وجارتها مصر والأردن، والاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين تمثل تقدما تاريخيا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية له تأثير هائل ليس فقط على منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، بل فيما يتجاوزهما.

والفقرات التي حذفنا لن تغير الحقائق ولا يمكن أن تغيرها بيد أنها ترسل إشارة واضحة على هذا الموقف السلبي الذي تتخذه اللجنة تجاه هذه التطورات الإيجابية الهامة. وهذا التحرك من جانب اللجنة يعد خطوة إلى الوراء تكافئ الذين يصرون على مواصلة الأعمال العدائية وتعميق الخلافات التي يمكن أن تحسم بطرق سلمية، وينبغي أن تحسم بهذه الطرق.

وتأسف إسرائيل لأن مقدمي مشروع القرار يأخذون على عاتقهم مسؤولية حذف النص الذي يتناول عملية السلم في الشرق الأوسط. ويهيب وفدي بمقدمي مشروع القرار أن يعيدوا النظر في مضمون مشروع القرار بغية تحقيق توافق آراء بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد سيبرت (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/52/L.31 "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" بالنيابة عن مقدميه. ومشروع القرار مقدم من الأرجنتين، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا،

المشاركة، بما في ذلك التغييرات اللازم إدخالها على مضمون وهيكل نظام المشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية.

ينبغي أن يكون هدفاً المشترك أن نحول دون تقويض هذا الصك القيم لبناء الثقة، الذي يوافق عليه مجتمع الدول الأعضاء بالإجماع، بسبب الإهمال، وبنجاحنا في ذلك نحمي أيضاً مصداقية قرارات الأمم المتحدة. ولهذا فإن مشروع القرار في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ يؤكد ضرورة العمل ويقترح في جملة أمور تناول هذا الموضوع في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة لتقييم حصيلة مشاورات الأمين العام ومناقشة التدابير المناسبة الأخرى.

مشروع القرار ليست له آثار مالية لأن الفقرة ٤، على أساس المشاورات مع الأمانة العامة تطلب من الأمين العام، العمل في إطار الموارد الراهنة.

في مناسبات عديدة في السنة الماضية، وكذلك في المناقشة الموضوعية بشأن هذه المسألة في الأسبوع الماضي، لاحظ وفد بلدي مع الارتياح الدعم الواسع النطاق الذي لا يزال يولي لمفهوم تدابير بناء الثقة على الصعيد العالمي، فضلاً عن الأصدقاء الإقليمية، كوسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر مقدمي مشروع القرار. وأشعر بالامتنان بصفة خاصة للعدد المتزايد من الدول الجديدة التي انضمت إلى المقدمين.

اسمحوا لي أخيراً أن أعرب عن أملنا الصادق في أن يتمكن مجتمع الدول مرة أخرى من اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء كما فعل في السنوات السابقة.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
أود أن أدلي ببعض الملاحظات عن مشروع القرار A/C.1/52/L.31 المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بما في ذلك شفاافية النفقات العسكرية"، الذي عرضه توا باقتدار ممثل ألمانيا السيد غونتر سيبرت.

تري رومانيا، بوصفها من المشتركين التقليديين في تقديم مشروع القرار بشأن هذا الموضوع، أن زيادة الشفافية في الميدان العسكري تؤدي إلى زيادة الثقة فيما بين الدول، خصوصاً الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة.

والإمكانية القيمة لنظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، اعترفت بها جميع الدول الأعضاء عدة مرات، عن طريق الاعتماد المتكرر دون تصويت في ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٦ لمشاريع قرارات سابقة قدمت تحت نفس العنوان، ويشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من ديباجة مشروع القرار الحالي.

وفي الفقرتين الثالثة والسادسة من الديباجة يلاحظ مشروع القرار ويرحب بقرار العديد من الدول الأعضاء بالاشتراك في نظام الإبلاغ الموحد. بيد أن من المؤسف أن درجة الاشتراك في الإبلاغ السنوي لا تزال مخيبة للآمال وبالتالي فإن العدد غير الكافي من الردود لا يزال يثير القلق. ولهذا السبب لا يكتفي مشروع القرار بالطلب في الفقرة ٢ إلى جميع الدول الأعضاء بموافاة الأمين العام سنوياً بتقارير عن نفقاتها العسكرية عن آخر سنة مالية تتوفر عنها بيانات، بل يؤكد أيضاً في الفقرة ٤ الجديدة توصية معينة وردت في تقرير الأمين العام (A/52/302) عن هذه المسألة.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن الفقرة ٤ من قرار العام الماضي ٣٨/٥١ تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مضمون وهيكل نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وأن يقدم توصيات بهذا الشأن بغية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة فيه. ومن أجل التحقق من متطلبات تعديل الصك الحالي لتشجيع المشاركة على نحو أوسع نطاقاً، تؤيد الفقرة ٤ الجديدة اعترام الأمين العام استئناف المشاورات - كما حدث في سنوات سابقة - مع الهيئات الدولية ذات الصلة، التي تجمع أيضاً بيانات عن النفقات العسكرية مثل البنك الدولي والتحالفات الدفاعية والوكالات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالتالي تطلب الفقرة ٥ إلى الأمين العام أن يقدم توصيات، استناداً إلى نتيجة هذه المشاورات، ومع أخذ آراء الدول الأعضاء في الاعتبار، بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مضمون وهيكل الصك بغية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة فيه.

غير أن هذا النهج يعتمد إلى حد كبير على تعاون الدول الأعضاء، ولهذا فإن مشروع القرار، في الفقرة ٦، يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن توافي الأمين العام بآرائها بشأن سبل ووسائل تعزيز وتوسيع نطاق

جميع الدول الأعضاء أن توافي الأمين العام بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من كل سنة بتقارير عن نفقاتها العسكرية عن آخر سنة مالية تتوفر عنها بيانات.

ونحن ممتنون للأمين العام على التقرير الذي قدمه عن مسألة المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية الوارد في الوثيقة A/52/302. وترحب رومانيا بعزم الأمين العام استئناف المشاورات بغية مقارنة صكوك الإبلاغ التي تستخدمها الهيئات الدولية الأخرى التي تتلقى مثل هذه البيانات. وستكون هذه مهمة مفيدة تستهدف تعديل الأداة الحالية بغية تشجيع مشاركة أوسع.

وأخيراً، أود أن أشكر الوفد الألماني على تعاونه الممتاز في هذه المسألة وكذلك جميع المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا على تأييدهم له. ويضم وفد بلدي صوته إلى صوت السفير سيبرت للإعراب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع بتوافق الآراء كما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحث الوفود على أن تقدم مشاريع القرارات في أقرب وقت ممكن. فلم يعد لدينا سوى ثلاثة أيام للقيام بذلك - أمامنا اليوم وغداً ويوم الجمعة - وكلما بكّرنا في أداء ذلك كان هذا أفضل لنا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥

والثقة المتبادلة أمر أساسي لتهيئة البيئة اللازمة لتخفيض الأنشطة العسكرية، والأسلحة، والقوات والميزانيات العسكرية، وهي شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار.

والواقع أن تعزيز أنشطة بناء الثقة من خلال تدفق أفضل للمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية يمكنه أن يساعد في تخفيف التوتر الدولي وأن يحول دون نشوء حالات سوء فهم وحسابات خاطئة قد تؤدي إلى مجابهة عسكرية لا سبيل إلى عكس اتجاهها، كما أنه يسهم في نهاية المطاف في إبرام اتفاقات محددة لنزع السلاح. وإذا توفرت المعلومات عن القدرات العسكرية والصراحة في الشؤون العسكرية فإن هذا سيتيح الفرصة لتقليل خطر المجابهات العسكرية، وبذلك يتحقق تخفيض واقعي في الميزانيات العسكرية.

ولا يزال نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، القائم منذ أكثر من عقد من الزمن، له دور فعال في هذا الصدد. وينبغي أن يؤدي المناخ السياسي الحالي الذي يتسم بالتعاون والتفاهم المتبادل إلى تعزيز تشجيع الدول على زيادة مشاركتها في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ. إلا أن مما يؤسف له أن الأرقام التي تعبر عن هذه المشاركة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لا ترقى إلى توقعاتنا. ويتشاطر بلدي الإحساس بالقلق الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي بشأن انخفاض مستوى تلك المشاركة. ولهذا السبب نعلق أهمية كبيرة على الدعوة الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار التي تطلب من